الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابايل

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-31840 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**تنظيم الأعمال** (A/C.5/65/L.30)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجنة للجزء الثاني من الدورة الخامسة والستين المستأنفة، الذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة الاستعداد فيما يتعلق بالوثائق (A/C.5/65/L.30). واقترح المكتب أن تعتمد اللجنة برنامج العمل الأولي للأسبوع الأول. على أن يكون مفهوما أن برنامج الأسابيع المتبقية سيجري تعديله خلال الدورة، عند الاقتضاء.

٢ - **السيدة ميلون** (الأرجنتين): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة مقتنعة بأن اللجنة ستُجري مداولاتها التي ستؤدي إلى نتيجة ناجحة بحلول تاريخ اختتامها المقرر، على الرغم من عبء العمل الثقيل. وينبغي تخصيص وقت كافٍ للنظر في جميع بنود جدول أعمال اللجنة. وتوقع الفريق أنه وفقا للممارسات السابقة، وكما أشار الرئيس، سيتم استعراض وتعديل برنامج العمل بعد انقضاء الأسبوع الأول، حسب الحاجة.

٣ - وأضافت قائلة إن المدة الطويلة التي انقضت منذ إجراء الاستعراض الأخير لسداد تكاليف القوات في عام ١٩٩٢ والزيادة المخصصة اللاحقة في عام ٢٠٠٢ التي تسببت في قلق شديد للفريق. وينبغي أن توافق الجمعية العامة على أي زيادة مخصصة في سداد تكاليف القوات خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة بهدف تخفيف العبء المالي عن الدول المساهمة بقوات والناشئ عن عوامل التضخم. وشكّلت الحالة الراهنة تهديدا خطيرا لاستمرار تلك البلدان في المشاركة في عمليات حفظ السلام.

٤ - واسترسلت قائلة إن الفريق أعاد تأكيد أهمية تلقي جميع الوثائق ذات الصلة في الوقت المحدد، بهدف إتاحة الفرصة للوفود للتحليل والتقييم. وأقر الفريق بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة والهيئات الأخرى المختصة لكفالة توافر معظم الوثائق المطلوبة قبل بدء الدورة.

٥ - **السيد كوروسي** (هنغاريا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي؛ والدول المرشحة، كرواتيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ ودول عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ بالإضافة إلى جورجيا، وليختنشتاين، وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي على ثقة من أن جميع الدول الأعضاء ستتحلى بنفس المرونة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة كما كانت خلال الجزء الأول، فيمكن للجنة أن تختتم عملها في حدود الإطار الزمني المقرر.

٦ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي أثنى على العمل الشاق الذي اضطلع به جميع موظفي الأمم المتحدة المشاركين في أنشطة حفظ السلام وبالتزامهم، وأثنى على أولئك الذين فقدوا حياتهم في أثناء خدمتهم كأفراد لحفظ السلام تابعين للأمم المتحدة. وقد ظل حفظ السلام يمثل أولوية هامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وهو ملتزم بتقديم الموارد اللازمة لبعثات حفظ السلام للاضطلاع بولاياتها. وفي نفس الوقت، وفي ضوء القيود المالية التي تواجه جميع الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى الالتزام بقواعد صارمة تتعلق بالميزانية لكفالة أن جميع الموارد المطلوبة مطلوبة بالفعل وتُستخدم بصورة فعالة، وبكفاءة وبشفافية. وبينما كان الاتحاد الأوروبي على وعي أن بعض الدول المساهمة بقوات تدعو إلى زيادة مخصصة في سداد تكاليف القوات، فإنه ليس على اقتناع بأنه من المناسب التخلي عن العملية التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٥/٦٣.

٧ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي واصل دعمه القوي لتنفيذ استراتيجية الدعم الميداني العالمي. وينبغي للأمانة العامة أن تعمل على كفالة أن تؤدي الاستراتيجية إلى تحقيق وفورات الحجم ووفورات مالية، وتؤدي كذلك إلى تنفيذ المساءلة وتحسين أداء الخدمات على أساس عالمي وإقليمي، وبالتالي تيسير نشر البعثات بطريقة أسرع وأكثر اتساما بالفعالية. ونظرا لاستمرار الاستراتيجية في التطور، هناك حاجة إلى الحصول على صورة أكمل عن تأثيرها وإنجازاتها. وفيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية، فإنه من المؤسف أن فوائض النقدية البالغة ٢٣٠,٧ مليون دولار المتاحة لتقديم قروض إلى الدول الأعضاء لم يتم بعد إعادتها بالكامل إلى الدول الأعضاء، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٨ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي شدَّد على أهمية إصدار الوثائق في الوقت المحدد وترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية قبل بدء الدورة. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة واللجنة الاستشارية قد حققتا تحسينات في ذلك الصدد ينبغي الترحيب بها، فإنه من المؤسف أن بعض الوثائق لا تزال غير متاحة في بداية الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٩ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة أثنت على اللجنة الاستشارية لأنها أصدرت جميع تقاريرها قبل بدء الجزء الراهن من الدورة المستأنفة. وهذه هي المرة الأولى في السنوات الخمس الأخيرة التي تحقق فيها ذلك.

١٠ - واستدرك قائلا إن الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام وأفراد حفظ السلام وفي معدل ميزانيات حفظ السلام، يُعد مؤشرا واضحا على أن تلك العمليات حيوية بالنسبة لمناطق، بما في ذلك أفريقيا، التي ابتُليت بالمنازعات، أو أنها في الأوضاع التالية للمنازعات. وقد علّق الفريق لذلك أهمية كبيرة على تخصيص الميزانية الصحيحة لكل عملية من عمليات حفظ السلام الجاري النظر فيها.

١١ - **السيد سيجيورا** (اليابان): قال إنه في حين أن وفده لاحظ مع التقدير التحسن في حالة إعداد الوثائق، فإنه طالب بأن تقدم الأمانة العامة تقديراتها المنقحة فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة دون أي تأخير وأن تقدم اللجنة الاستشارية أيضا تقريرها عن المسألة في الوقت المناسب، حتى يمكن اختتام الدورة الحالية بحلول التاريخ المحدد.

١٢ - وأضاف قائلا إن وفده أعاد تأكيد التزامه القوي بحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأشاد بالذين فقدوا حياتهم أثناء خدمتهم كأفراد لحفظ السلام. وقال إنه يشارك الأمانة العامة في رأيها القائل بأن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يجتاز حاليا فترة تدعيم. واتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية في أن مثل هذا التدعيم يمكن أن يؤدي إلى خفض الاحتياجات من الموارد وأن المعدل الأكثر استقرارا من نشاط حفظ السلام سيتيح التركيز المكثف على تنفيذ الولايات بطريقة أكثر اتساما بالفعالية والكفاية من حيث التكاليف. وفي هذا الصدد، فإنه يتطلع إلى تلقي تقرير مستكمل عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

١٣ - واسترسل قائلا إنه يأمل في أن يؤدي تحسين ظروف الخدمة المطبق حاليا على الموظفين الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام، في أعقاب اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، سيؤدي إلى اجتذاب المزيد من الأشخاص ذوي الكفاءة وإلى خفض معدلات الشواغر. ودعا الأمانة العامة إلى شرح جهودها لتحقيق الوفورات والمكاسب في مجال الكفاية، بما في ذلك فيما يتعلق باستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي واستيعاب التكاليف الإضافية المتعلقة

بترتيبات مواءمة شروط الخدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، في حدود الموارد القائمة.

١٤ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية، فإن طول المدة التي انقضت منذ أن كانت هناك فوائض نقدية متاحة لتقديم ائتمان إلى الدول الأعضاء والتي تم إعادتها إلى الدول الأعضاء، تعتبر مسألة تثير القلق. وينبغي سعي الوفود إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة خلال الدورة الحالية.

١٥ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للجنة ذاتها أن تعمل بصورة فعالة وتتسم بالكفاءة لكفالة اختتام الدورة في غضون الإطار الزمني المقرر. ويمكن أن يؤدي التمديد غير المنظم لمداولات اللجنة إلى التأثير على تنفيذ البرامج والأنشطة التي صدر تكليف من الأمم المتحدة للاضطلاع بها.

١٦ - **السيد تورسيلا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حفظ السلام هو من صميم دور المنظمة في العالم. وتلتزم اللجنة بتكريم تضحيات وخدمات أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بكفالة وجود موارد كافية متاحة لهم للاضطلاع بمهامهم بصورة آمنة وفعالة، وأن جميع الأموال التي قدمتها الدول الأعضاء إلى عمليات حفظ السلام قد أُنفقت بطريقة تتسم بالحكمة والحصافة. وبالرغم من أن تلك الأهداف تُعرض في بعض الأحيان بوصفها متعارضة، فإن وفده يعتقد بقوة بأنه لا يوجد أي تعارض. وإذا ما تم اعتماد نهج استراتيجي ومتوازن، فإنه سيكون في الواقع متكاملا وتدعم عناصره كل منها الأخرى. والقيود المالية التي تواجه الحكومات في المناخ الاقتصادي العالمي الراهن تعد سببا آخر في السعي إلى تحقيق الكفاءة، وهي مهمة أصبحت أكثر اتساما بالتحدي بسبب حجم ميزانيات حفظ السلام والنطاق المتزايد اتساعا لولايات حفظ السلام. وقال إن وفده قد تشجع بسبب الجهود التي بذلها الأمين العام مؤخرا لتحسين أداء الميزانية في إطار الميزانية العادية وتطلع إلى أن يرى انتظاما مماثلا فيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام. وينبغي الاستمرار في الاتجاه نحو وضع ميزانيات مسؤولة مالياً وواقعية وينبغي تحديد المزيد من الكفايات في العمليات الجارية. وفي ذلك الصدد، لاحظ وفده مع الارتياح أن المتطلبات المتعلقة بمواءمة شروط الخدمة سيتعين الوفاء بها في حدود الموارد القائمة. وفي حالة اعتماد الجمعية العامة لتوصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، فإن تلك المتطلبات في حاجة أيضا إلى الوفاء بها في حدود ميزانيات حفظ السلام القائمة.

١٧ - وأضاف قائلا إن وفده أثنى على وكيلة الأمين العام للدعم الميداني وعلى موظفيها في المقر وفي الميدان لعملهم في تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني العالمي. وقد أُرسي أساس صلب لوضع جميع العناصر المتكاملة للاستراتيجية، والدعم المستمر للدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها الأساسية.

١٨ - واستطرد قائلا إن وفده، بعد أن لاحظ أنه، من المتوقع مرة أخرى، أن تتجاوز متطلبات العمليات الجوية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، بليون دولار، وشدد على الضرورة الخالصة لكفالة الحركة الجوية الممكنة الأكثر اتساما بالأمان لجميع أفراد الأمم المتحدة. ورحب بمعدلات الكفاية التي تحققت، دون تعريض السلامة للخطر، من خلال إقامة مركز المراقبة المتكاملة للنقل والانتقالات في مركز الخدمة الإقليمي في عنتيبي ومن خلال تحقيق الكفاية المحسنة للوقود، والتي تمثل حاليا هدفا رئيسيا للمركز الاستراتيجي للعمليات الجوية في برينديزي. وهو يتطلع إلى تحديد المزيد من التدابير للرقابة على التكاليف.

١٩ - واختتم كلمته بقوله إنه يتعين أن تنفذ بالكامل سياسة عدم التسامح إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في

عمليات حفظ السلام. وفي حين أن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ المجموعة الكاملة للإصلاحات في المنظمة لمنع هذه الأعمال، وتنفيذ معايير السلوك داخل الأمم المتحدة والوفاء باحتياجات الضحايا، وهو أمر يلقى كل تشجيع، كما أن العدد الإجمالي للمزاعم المتعلقة بمثل سوء السلوك هذا قد تناقصت، فقد ظل وفده يساوره القلق الشديد إزاء المزاعم المستمرة المتعلقة بارتكاب الأعمال التي تثير الإحساس بالأسف والصدمة. ويتعين التحقيق في جميع قضايا سوء السلوك، ويتعين معاقبة المدانين دون أي تأخير وفقا للإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي الاضطلاع بالمتابعة، بما في ذلك الإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذت على الصعيد القومي، في الوقت المحدد.

٢٠ - **السيد يروفي** (أوكرانيا): قال إن نظر اللجنة في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدورة الحالية يعتبر مسألة أساسية لزيادة تطوير المنظمة. وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تدخل الآن مرحلة دعم عقب فترة من التطوير القوي، فإنه ينبغي بذل الجهود لتنفيذ تغييرات كيفية وليست كمية، ولا سيما لحل القضايا المعلقة التي أصبحت واضحة.

٢١ - واسترسل قائلا إن وفده ملتزم بكفالة أداء الالتزامات المالية لبعثات حفظ السلام ويتفق مع وفود أخرى بشأن أهمية السلوك المنضبط بشأن الميزانية فيما يتعلق بالاستخدام الشفاف والمتسم بالكفاءة للموارد. وفي نفس الوقت، ينبغي إقامة توازن بين كفالة تسيير الأمور العامة للأمم المتحدة والتمويل الكافي لأنشطتها في مجال حفظ السلام. ولذلك السبب، فإن وفده، في إطار الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، قد اقترح في عام ٢٠١١، زيادة في معدلات سداد تكاليف القوات. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة بعناية فائقة في اقتراحه، والذي سيؤدي تنفيذه إلى ملء الثغرات الرئيسية في عمليات حفظ السلام، لا سيما في مجال وحدات الهليكوبتر والأفراد.

٢٢ - **السيدة بكاراتي** (شيلي): قالت إن حكومتها تعلق أهمية خاصة على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وساهمت بقوات وأفراد الشرطة ومعدات في البعثة بهدف مساعدة هايتي على تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويتعين تزويد البعثة بالموارد المطلوبة لكي تبقى في هايتي للفترة الضرورية، وفقا لأولويات حكومة وشعب هايتي.

٢٣ - وأردفت قائلة إن وفدها يعلق أيضا أهمية كبيرة على القضايا الشاملة. وقالت إنها في حين ترحب بالتقدم المحرز في الموافقة على عمليات السداد للدول الأعضاء، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وإذا ما أخذت الأمانة العامة في الاعتبار أنه ينبغي القيام بعمليات السداد هذه في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاية، فإنه ينبغي عليها مواصلة السعي إلى التوصل إلى طرق عملية لمعالجة القضية ومعاملة جميع البعثات على قدم المساواة.

٢٤ - واسترسلت قائلة إنه لمن دواعي القلق أن المعدلات الراهنة للسداد المعروضة على الدول الأعضاء تؤثر بشدة على توافر الموارد البشرية والمادية من البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما من البلدان النامية. وقالت إن وفدها شارك بنشاط في عام ٢٠١١ في الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات بهدف علاج تلك الحالة. وفي هذا الصدد، رحبت بتوافق الآراء الذي توصل إليه الفريق العامل المعني بمعدلات السداد المنقحة المتعلق بالمعدات الرئيسية، وخدمات الإعاشة الذاتية والدعم الطبي، غير أنها أعربت عن أسفها لأن الفريق لم يوافق على زيادة ملموسة. وقالت إن توصيات الفريق العامل لم ترتفع إلى مستوى توقعات وفدها، نظرا لأن التضخم الجاري قد وضع عبئا ماليا غير مسبوق على جميع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي النظر، بوصفه تدبيرا مؤقتا،

في زيادة سداد تكاليف القوات، بهدف تعويض الدول المساهمة بقوات عن الآثار المترتبة على التضخم خلال العقد الماضي.

٢٥ - ومضت قائلة إنه في النطاق الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودورها الرئيسي في حفظ السلام والأمن الدوليين، فإنه من الأساسي مواصلة تعزيز قدرتها في مجال العمليات وهيكلها التنظيمي. وينبغي لذلك تحليل تمويل كل بعثة على أساس وجاهة حججها.

٢٦ - واختتمت كلمتها بقولها إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية عمليات المنظمة لحفظ السلام. وسيشارك في حوار بنَّاء مع الوفود الأخرى بغية ضمان أن الخدمات المقدمة إلى الوحدات في الميدان تتسم بنوعية عالية وبالفعالية. وفي الختام، شدَّدت على أهمية إصدار الوثائق في الوقت المحدد. فالتأخير في الإصدار والإطالة المفرطة للتقارير تقلل من قدرة الوفود على تحليلها بتعمق. ومن المهم أيضا اختتام الدورة في الموعد المحدد.

٢٧ - **السيدة سيلفيرا** (أوروغواي): قالت إن البلدان النامية قد بذلت جهدا هائلا لدعم المنظمة بالإسهام بالموارد البشرية والمادية. وقد قدمت أوروغواي نفسها ٢ ٤٥٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي مثلت، مع إحلال الأفراد، نحو ٢٠ في المائة من إجمالي قواتها العسكرية وقوات الشرطة. وينبغي أن تظهر المسؤولية الجماعية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ليس فقط في مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة ولكن أيضا في الهيئات المختصة بالميزانية والشؤون المالية، إذا ما أريد لنظام حفظ السلام أن يستمر في العمل.

٢٨ - واستطردت قائلة إنه نظرا لأن الاستعراض الأخير لسداد تكاليف القوات قد جرى في عام ١٩٩٢، وتمت الزيادة المخصصة اللاحقة في عام ٢٠٠٢، فإن وفدها يرى ضرورة الموافقة على زيادة جديدة مخصصة، دون المساس بالاستعراض الجاري حاليا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣، بهدف استمرار مشاركة القوات من أوروغواي ومن بلدان عديدة أخرى تواجه صعوبات في إرسال قوات إلى البعثات المتزايدة الخطورة التي لديها ولايات واسعة النطاق ومعقدة. ولم يعد لدى قوات أوروغواي أي حافز للمشاركة في عمليات حفظ السلام واضطرت لتمديد فترات عمل وحداتها في مختلف البعثات من ستة إلى تسعة أشهر، نظرا لأنه ليس لديها أفراد كافيين لعمليات التناوب. واضطرت إلى سحب طائرة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بسبب عدم قدرتها على استبدال الطيارين اللازمين وإحلال المعدات اللازمة، وقامت أيضا بسحب وحدة بحرية من وحدتين مخصصتين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان ذلك وضعا مثيرا للأسف والقلق الشديد لأوروغواي، التي حافظت على التزامها بالسلام والأمن الدوليين وترغب في مواصلة الإسهام في عمليات حفظ السلام، وهو ما قامت به طوال تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٩ - ومضت قائلة إن أوروغواي أعادت تأكيد طلبها لسداد مبلغ ٩١٦ ٠٠٠ دولار الذي لا يزال مستحقا لها لدى المنظمة والمتعلق بسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي أنهيت في عام ١٩٩٣. وتلقت فقط دفعتين من السداد الجزئي تبلغ كل منها ٦٠ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بتلك البعثة، في عام ٢٠٠٨. وقالت إنه من المؤسف للغاية أن المنظمة مدينة بأموال لسنوات عديدة لتلك الدول الأعضاء التي كانت أكثر التزاما بعمليات حفظ السلام، لا سيما البلدان المساهمة بقوات. فتكلفة الحرب أكبر بكثير من تكلفة حفظ السلام، وليست هناك حاجة إلى الإشارة إلى التكلفة الهائلة في الأرواح البشرية. في حين أن المناخ المالي

الدولي الراهن يفرض بوضوح بعض القيود، فإن هناك مستوى أدنى من المرونة والهبوط عنه يؤدي إلى البدء في المساس بوجود النظام ذاته.

٣٠ - **السيد غونزاليس سيغورا** (المكسيك): قال إن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على إصدار ولايات واضحة وموثوق بها وقابلة للبقاء وتوافر المعدات والقوات العسكرية وأفراد الشرطة والموارد المدنية بصورة كافية. ونظرا لأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تجتاز حاليا فترة تدعيم، فإنه من المنطقي أن تكون الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ أدنى من تلك الخاصة بالفترة السابقة. ومع ذلك، فإنه في وقت القيود المالية، هناك حاجة إلى بذل جهود جارية لاستخدام الموارد بصورة تتسم بكفاءة أكبر. وقال إن وفده دعا الأمين العام لذلك إلى السعي إلى تحقيق عناصر الكفاءة في تنفيذ ميزانيات حفظ السلام التي تتسق مع الجهود التي بُذلت بالفعل في سياق الميزانية العادية، دون المساس بقدرتها في مجال العمليات من أجل الوفاء بالكامل بولاياتها الخاصة.

٣١ - واسترسل قائلا إن وفده يأمل في أن تتوصل اللجنة سريعا إلى اتفاق لتزويد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالموارد اللازمة لمواصلة دعم حكومتها وشعبها. وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة، فإنه أحاط علما بالتقدم المحرز لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة للدعم الميداني؛ ومن الحيوي مواصلة النهوض بنوعية وفعالية الخدمات المقدمة إلى عمليات حفظ السلام من خلال تلك الاستراتيجية، التي ستؤدي أيضا في نهاية المطاف إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام المنظمة للموارد. وتبدو أن الإجراءات والتوصيات التي حددتها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات ذات صلة كبيرة بهذا الشأن.

٣٢ - ومضى قائلا إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يمارسهما أفراد الأمم المتحدة في الميدان لا يزالان يشكلان قلقا رئيسيا. وقال إن وفده يدين جميع أعمال الاستغلال والانتهاك والجرائم ذات الصلة. وأعاد تأكيد التزامه بسياسة عدم التسامح وبالبرامج والمبادرات التي وضعت لمنع مثل هذه الانتهاكات.

٣٣ - واختتم كلمته بقوله إن وفده تفهم تردد بعض الوفود في مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة للدورة الحالية، ولا سيما مسألة معدلات سداد تكاليف القوات. ومع ذلك فإنه يعي أيضا الاستعراض الجاري حاليا للمنهجية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣ وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين أخذ جميع العناصر ذات الصلة في الحسبان بغية إحراز تقدم في المناقشة. وهو لذلك على استعداد للنظر في المسألة، إذا ما أبدى جميع أصحاب المصلحة مرونة؛ ويتعين عدم تعريض عمل المنظمة الهام في ذلك المجال للخطر.

٣٤ - **السيدة تكاهاشي** (النرويج): قالت إنه على الرغم من أن آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجتاز حاليا فترة تدعيم، فإن الطلب الإجمالي على عمليات حفظ السلام لا يزال عاليا. وقد اتفق وفدها مع اللجنة الاستشارية على أن المعدل الأكثر استقرارا لنشاط حفظ السلام سيتيح التركيز بشدة على الفعالية والكفاءة من حيث التكاليف. وقالت إن وفدها يشارك أيضا اللجنة الاستشارية في رأيها بشأن الحاجة إلى تقديم معلومات شاملة بشأن المبادرات الجارية وأيد نداءها من أجل تقديم تقارير شاملة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

٣٥ - وأضافت قائلة إنه بالإشارة إلى تأييد حكومتها لبناء السلام والترابط على نطاق المنظومة، فإن وفدها قد رحب بالتركيز على التحديات التي تواجهها في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي ذلك الصدد، فإنه من

المهم توجيه انتباه الدول الأعضاء، ليس فقط في سياق اللجنة الخامسة ولكن أيضا في مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج، كالعوامل التي أعاقت قدرة المنظمة على العمل بصورة متماسكة والاضطلاع بولاياتها.

٣٦ - واسترسلت قائلة إنه فيما يتعلق باستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فإنه من المهم كفالة تكييف برامج الدعم بسهولة مع حالة كل بلد وأن الإجراءات لا تتسم صراحة بالبيروقراطية أو بالبطء. ويتعين على الدول الأعضاء أيضا معالجة أوجه القصور في خدمات الدعم التي تحدث عندما تكون بعثات حفظ السلام في مرحلة التصفية أو الانتقال إلى بناء السلام.

٣٧ - واختتمت بقولها إن وفدها لاحظ مع الارتياح أن الإجراءات الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اتخذت يبدو أن لهما أثرا إيجابيا. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في ذلك الشأن وحث المنظمة على مواصلة إيلاء أولوية عالية لتلك المسألة.

٣٨ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إنه أيد بالكامل البيانات التي ألقاها ممثلا شيلي وأوروغواي، ومثل جميع الدول الأعضاء الأخرى، فإن الدول المساهمة بقوات، ولا سيما تلك المنتمية إلى الدول النامية، تواجه حاليا قيودا مالية. وأشار إلى أنه قد مضى بعض الوقت منذ الاستعراض الأخير لسداد تكاليف القوات، وقال إن الوضع الراهن يهدد بشدة قدرة البلدان المساهمة بقوات على مواصلة المشاركة في عمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يعتقد إنه من الحيوي الموافقة على زيادة معدلات السداد؛ والحفاظ على الوضع الراهن ليس خيارا، وذلك في ضوء أهمية حفظ السلام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المُراجعَة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/65/5 (Vol. II)، و A/65/719 و A/65/782)

٣٩ - **السيد ليو يو** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/5 (Vol. II))، وقال إن مراجعة الحسابات تمت وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي أعيد إصدارها لكي تسري على فترات المحاسبة التي تبدأ في أو بعد ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أنها غير ملزمة، فإن المجلس اختار تطبيق المعايير المنقحة في تكوين رأي بشأن مراجعة الحسابات فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وأصدر المجلس رأيا غير معدل لمراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية للفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، وجه المجلس أيضا الانتباه إلى أوجه القصور في الضوابط المفروضة على الممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك، دونما أي تحفظ على رأيه.

٤٠ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من إدخال تحسينات على التحقق الفعلي للممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك في مختلف البعثات، فإن الإدارة لا يمكنها تحمل أن يكون لديها شعور بالرضا عن الذات نظرا للمخاطر المرتفعة الموروثة المتعلقة بالرقابة والإدارة المالية الفعلية في عمليات حفظ السلام ومستوى التحسن الذي لا يزال مطلوبا لمعالجة أوجه القصور والشواغل التي أثارها المجلس. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين حراسة وإدارة الأصول وكفالة الاحتفاظ بسجلات دقيقة.

٤١ - واستطرد قائلا إن تنفيذ الأمانة العامة لنظام أوموجا الخاص بتخطيط الموارد في المؤسسة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ ستحقق تغييرات ملحوظة في الإدارة الجيدة للأصول. ولذلك فإن تلك المبادرات لن تؤدي إلى الاستغناء عن الحاجة إلى تحسين الإدارة الجيدة للأصول، كما أنها لن تؤدي إلى خفض أهمية تحقيق قيمة جيدة للأموال عن طريق خفض المشتريات غير الضرورية المقترنة بإدارة ضعيفة للأصول.

٤٢ - واستطرد قائلا إن المجلس لاحظ وجود أوجه ضعف في إنشاء التزامات غير مصفاة في البعثات، وحدد التزامات تبلغ ٢٦ مليون دولار تقريبا لم تستوف معيار إنشاء الالتزامات. ولاحظ أيضا وجود معدل مرتفع من الالتزامات غير المصفاة ارتفعت عند نهاية الفترة قيد الاستعراض، والتي قد تشير ليس فقط إلى إدارة غير الكافية للميزانية السنوية، ولكن أيضا إلى خطر إنشاء البعثات للالتزامات غير مصفاة للحفاظ على أموال السنة الجارية لتطبيقها في السنة التالية. وشعر المجلس كذلك بالقلق للمعدل المرتفع لعمليات إلغاء الالتزامات غير المصفاة.

٤٣ - واستطرد قائلا إن معدل الموارد المطلوبة لتمويل حساب الدعم قد تزايد باستمرار خلال السنوات، من ٦٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٢٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وأشار تحليل المجلس واستعراضه لحساب الدعم إلى أن المعدل المحدد لتمويل الوظائف بواسطة حساب الدعم لم يكن واضحا، ولم يكن لديه المبرر لدعم تلك الوظائف بواسطة إحصائيات عبء العمل.

٤٤ - ومضى قائلا إن المجلس قد واصل مراقبة أوجه القصور في عمليات إدارة المشتريات والعقود في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بما في ذلك حالة ذات خطورة شديدة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٤٥ - وقال إن معدلات الشواغر المرتفعة لا تزال تشكل مشكلة، ففي بعثات عديدة، ظلت بعض الوظائف شاغرة لفترات طويلة من الوقت دون اتخاذ أي إجراء للاستقدام. وفي إحدى الحالات، بلغ التأخير نحو ١٠ سنوات. وقد تشير بعض هذه الشواغر الممتدة أن الوظائف لم تعد بعد مطلوبة.

٤٦ - وأردف قائلا إن عمليات حفظ السلام كانت تتبع نفس الجدول الزمني لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مثل الأمانة للأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي ضوء حجم وقيمة أنشطتها، فإن المجلس رأى إمعان النظر في ذلك، سواء بالمقر أو في البعثات، نظرا للاحتياجات المتميزة لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيقدم المجلس تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة الرئيسية على طريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بداية دورة الجمعية العامة السادسة والستين.

٤٧ - واختتم بقوله إن مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس قد أسفرت بالفعل عن بعض النتائج الإيجابية: فقد ألغت الإدارة أكثر من ٢٦ مليون دولار من الالتزامات غير المصفاة؛ مع إلغاء العديد من الوظائف الشاغرة، بما في ذلك ١٠٤ وظائف في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وخفضت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عملياتها الجوية بمعدل طائرتين وخفضت عدد المركبات في ميزانيتها للفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ وطُلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيق في قضية المشتريات شديدة الخطورة في عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور.

٤٨ - **السيد بائيز** (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/719)، وقال إن التقرير بيّن حالة تنفيذ توصيات المجلس، والمكتب المسؤول، والتاريخ المقدر لإتمام ذلك والأولوية الممنوحة لكل توصية. وتحسن معدل التنفيذ لتلك التوصيات من ٤٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٤٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وفي وقت نشر تقرير المجلس، بلغ معدل التنفيذ ٦٣ في المائة.

٤٩ - واسترسل قائلا إنه في حين أن الأمانة العامة قد شعرت بالسرور للتحسن الذي تحقق، فإنها تتفق مع المجلس في أنها لا يمكنها تحمل الإحساس بالرضاء عن النفس. وسيواصل الأمين العام جهوده لكفالة تنفيذ جميع التوصيات المقبولة التي أصدرها المجلس وجميع هيئات الرقابة في الوقت المحدد.

٥٠ - **السيد كيلابيل** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/65/782)، وقال إن اللجنة الاستشارية أثنت على مجلس مراجعي الحسابات لاستمرار تقديمه لتقرير المجلس ذي النوعية الجيدة ورحب بتقديمه في الوقت المحدد خلال الجزء الأول من دورة اللجنة الاستشارية. ورحبت أيضا بتقديم الأمين العام لتقريره بشأن تنفيذ توصيات المجلس في الوقت المحدد.

٥١ - وأشار إلى الاستنتاج الذي توصل إليه المجلس بأن الإدارة المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام قد تحسنت منذ الفترة السابقة، وقال إن اللجنة الاستشارية تتوقع أن يستمر الاتجاه في الفترات المالية المقبلة.

٥٢ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن المجلس قد أصدر رأيا غير معدل لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالبيانات المالية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، فإن اللجنة الاستشارية لاحظت أن المجلس قد اعتبر الممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك كمجالات تبعث على القلق. وتشارك اللجنة الاستشارية في الإحساس بذلك القلق، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالكشف الكامل عن هذه الممتلكات.

٥٣ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية تتوقع أن تبذل الإدارة العليا كل جهد ممكن لكفالة الوفاء بجميع المتطلبات بموجب المعايير الجديدة. وفي حين أنه من المتوقع بصفة عامة أن يعالج النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة معظم أوجه القصور في إدارة الأصول، فإن إدخال نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد، في حد ذاته، لن يؤدي إلى حل المسائل المحاسبية إذا ما تم السماح باستمرار وجود أوجه النقص في النظام.

٥٤ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق العميق فيما يتعلق بأوجه القصور في النظام التي حددها المجلس خلال الفترات المالية المتعددة، وكذلك المشاكل المتكررة والمترابطة. وفي ضوء معدل الموارد المستثمر في عمليات حفظ السلام، فإن أوجه القصور الحادة في تنظيم وإدارة تلك العمليات، كما ذكر المجلس، تعرّض المنظمة إلى معدل غير لازم من المخاطر المالية. وحثت اللجنة الاستشارية لذلك اتخاذ إجراءات إدارية أكبر استجابة لأوجه القصور التي حددها المجلس.

٥٥ - وقال إن أحد المصادر الأخرى للقلق تمثل في أن النتائج المترتبة على الميزنة على أساس النتائج المقدمة من المجلس وهيئات الرقابة الأخرى كان لها تأثير ضئيل أو لم يكن لها تأثير على الإطلاق على كيفية عرض إطار الميزنة القائمة على النتائج وتنفيذه. وفي ضوء التقدم المحدود المحرز منذ نشوء إطار الميزنة القائم على النتائج في عام ٢٠٠١،

ودوره في عملية استعراض الميزانية، رأت اللجنة الاستشارية أن جدوى استخدام الإطار، ولا سيما لعمليات حفظ السلام، تحتاج إلى تقييم شامل. وفي هذا الصدد، تطلعت إلى المقترحات الناتجة عن عمل فرقة العمل للإدارة القائمة على النتائج، والتي من المقرر عرضها على الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٥٦ - واختتم قائلا إن المجلس قد أعرب عن رغبته في إجراء عمليات مراجعة للأداء، والذي سيؤدي في رأيه إلى النهوض بخدمة المراجعة المقدمة إلى الجمعية العامة والإدارة. في ضوء المشاورات الأخرى التي يجريها المجلس حاليا، والتي ستتلقى توجيهات من الجمعية العامة، وستستعرض اللجنة الاستشارية المسألة في الوقت المناسب، إذا ما أسفرت تلك المشاورات عن اقتراح رسمي.

٥٧ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين):تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة لاحظت مع الارتياح وجود تحسن في الإدارة المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام. وقال إنه على ثقة من أن الاتجاه سيستمر في الفترات المالية المقبلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأوجه القصور في النظام، وكذلك المشاكل المتكررة والمترابطة، مثل المعدل المنخفض لتنفيذ توصيات المجلس وأوجه القصور في تنظيم وإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٨ - وأردف قائلا إن الفريق شدد على أهمية تنفيذ توصيات المجلس بالكامل، في الحال وبطريقة تتسم بالكفاءة. وينبغي للأمانة العامة أن تتخذ تدابير عملية لتحديد الإطار الزمني والأولويات لتنفيذ تلك التوصيات ولمساءلة المديرين. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن تحدد الأسباب الجذرية للقضايا المتكررة وخفض تقادم التوصيات. وفي هذا الصدد، أعرب الفريق عن قلقه لملاحظة أنه على الرغم من تحقيق تحسن ضئيل في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فإن معدل التنفيذ ظل أقل من ٥٠ في المائة.

٥٩ - واسترسل قائلا إنه في حين أن المجلس قد وجد بعض التحسن المحرز فيما يتعلق بالممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك في مختلف البعثات، فإن شواغله التي دامت لمدة طويلة لم يتم معالجتها بطريقة كافية. واتفق الفريق مع المجلس في أن الإدارة تحتاج إلى زيادة تعزيز الضوابط على هذه الممتلكات ومعالجة أسباب أوجه القصور المحددة. وقال إن وفده سيرحب بالمزيد من الإيضاح المقدم من الأمانة العامة فيما يتعلق بتأكيدها أن الكشف عن الممتلكات القابلة للاستهلاك يتطلب موارد إدارية هائلة للتوصل إلى بيانات تؤكدها والحفاظ عليها وإثبات صحتها. واتفق الفريق أيضا مع اللجنة الاستشارية على أن الأخذ بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة لن يؤدي في حد ذاته إلى حل القضايا المحاسبية.

٦٠ - وقال إن الفريق يساوره القلق بشأن الحجم الكبير للالتزامات غير المصفاة في البعثات وممارسة إنشاء هذه الالتزامات قرب نهاية الفترة المالية. وينبغي للإدارة أن تعزز الرقابة على الميزانية وإدارتها بهدف تلافي هذه الممارسات في المستقبل.

٦١ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الفريق اتفق مع المجلس في أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بالاحتياجات المتميزة لعمليات حفظ السلام. وسيرحب وفده بالحصول على المزيد من المعلومات عن الخطط والاستعدادات لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيكون إصدار الإدارة لبيانات مالية سنوية، بدلا من بيانات كل سنتين، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أثر على الاحتياجات من الموارد للمجلس، والذي سيُطلَب منه عندئذ إجراء مراجعات مالية سنوية،

ولذلك فإن دور وموارد المجلس ينبغي النظر فيها قبل التنفيذ المعتزم للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤.

٦٢ - وقال إن الفريق يقدر تعليقات اللجنة الاستشارية على الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني ويتطلع إلى تلقي تعليقات وتوصيات المجلس بشأن تلك المسألة في تقرير مقبل.

٦٣ - واختتم كلمته بقوله إن الفريق لاحظ مع الاهتمام أن المجلس قد أعرب عن رغبته في إجراء مراجعات للأداء، والتي ستؤدي في رأي المجلس إلى النهوض بخدمة مراجعة الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة والإدارة.

٦٤ - **السيدة رايش** (هنغاريا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والدول المرشحة كرواتيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا يوغوسلافيا السابقة؛ ودول عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ علاوة على جورجيا، وليختنشتاين، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إنه بالرغم من التحسن الذي طرأ في الإدارة المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، فإن الاتحاد الأوروبي يشارك اللجنة الاستشارية قلقها العميق فيما يتعلق بأوجه القصور في النظام والمشاكل المتكررة. وقد شارك الاتحاد الأوروبي أيضا المجلس القلق فيما يتعلق بعدم توافر الرد الملائم على أوجه القصور في ضوابط الرقابة على الممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك. وينبغي للمنظمة أن تتخذ تدابير لتعزيز إدارة الأصول وكفالة اتخاذ الضمانات الكافية لمنع فقدان النفايات والأموال.

٦٥ - وأضافت قائلة إن تكرار حدوث المشاكل التي حددها المجلس من قبل والفشل المستمر في تنفيذ توصياته مسألة تثير القلق، كما أن هناك أوجه ضعف في إنشاء التزامات غير مصفاة في البعثات وارتفاع نسبة حدوث إلغاء لهذه الالتزامات، وكذلك أوجه القصور الجارية في عمليات المشتريات وإدارة العقود.

٦٦ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي شعر بالقلق إزاء تكرار التوصيات ذات الصلة بالموارد البشرية ويشارك المجلس قلقه فيما يتعلق بمعدلات الشواغر المرتفعة في بعثات حفظ السلام. وبقاء الشواغر لفترات طويلة في بعض البعثات يعتبر مؤشرا واضحا على أن الوظائف ذات الصلة لم تعد مطلوبة. وينبغي أن تعكس الميزانيات المقترحة لتلك البعثات الاحتياجات الفعلية من الموظفين.

٦٧ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق لأنه لاحظ أنه في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت الأنصبة المقررة المستحقة القبض والمتأخر سدادها لأكثر من عامين ٤١ في المائة من إجمالي الأنصبة المقررة المستحقة القبض، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ في المائة عن الفترة السابقة. وبهدف تمكين عمليات حفظ السلام من الاضطلاع بولاياتها بطريقة فعالة، فإنه من الحيوي أن تسدد الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون أي شروط.

٦٨ - **السيد يامادا** (اليابان): قال إن وفده يشارك المجلس واللجنة الاستشارية القلق فيما يتعلق بتكرار بعض القضايا والتوصيات. وهو يثق في أن الأمانة العامة ستواصل بذل جهودها لمعالجة تلك القضايا وتنفيذ تلك التوصيات، وبالتالي تلافي تكرارها في عمليات مراجعة الحسابات في المستقبل.

٦٩ - وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٤، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يحدد إطارا زمنيا متوقعا لتنفيذ توصيات المجلس وأولويات تنفيذها، وقال إن وفده يرغب في الحصول على تفسير كامل لعلاج حالات التأخير في تنفيذ جميع توصيات المجلس غير المنفذة. وذكر أنه يتطلع إلى معرفة الأسباب الجذرية للمشاكل المتكررة وأوجه العلاج التي اقترحتها الأمانة العامة، وكذلك التدابير المؤقتة التي اتخذت لتنفيذ التوصيات المعلقة.

٧٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للأمين العام أن يشرح أوجه القصور في الضوابط المتعلقة بالممتلكات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك والتحديات التي تواجهه في إدارة المخزون الاستراتيجي المخصص للنشر. وقال إن وفده يرغب، بصفة خاصة، في معرفة لماذا لم توافق الإدارة على توصية المجلس المتعلقة بالتحقق المادي الكامل والوافي للممتلكات غير القابلة للاستهلاك. وذكر أن وفده لاحظ أيضا مع القلق أن البعثات قامت بشراء سلع متوافرة في المخزون الاستراتيجي المخصص للنشر الميداني.

٧١ - واسترسل قائلا إن وفده سيرحب بتلقي تفسير تفصيلي من الأمانة العامة عن كيفية اعتزامها معالجة الالتزامات غير المصفاة، والتي بلغت ١,٣٨ بليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والمعدل المرتفع للالتزامات غير المصفاة حتى نهاية الفترة قيد الاستعراض.

٧٢ - ومضى قائلا إن الالتزامات غير المصفاة تعتبر مصدرا آخر للقلق بالنسبة لوفده، نظرا لأنه يبدو أن الممارسة ترمي إلى إنشاء احتياطي غير مدرج بالميزانية للأمانة العامة. وذكر أن المعدل المرتفع للإلغاءات قد أثار أيضا أسئلة تتعلق بمدى صحة المبالغ التي أدرجت أصلا في الميزانية. لأن وفده يتطلع إلى مناقشة المسألة في المستقبل، بهدف خفض معدل الإلغاءات في الفترات المقبلة.

٧٣ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يشعر بالقلق إزاء مسائل عديدة تتعلق بالمشتريات، بما في ذلك، في جملة أمور، رفض الإدارة قبول توصية المجلس التي ستكفل الامتثال الدقيق لجميع البعثات لمتطلبات دليل المشتريات المتعلقة بالأطر الزمنية الدنيا. وشعر أيضا بالقلق إزاء الزيادة في عدد الحالات ذات الأثر الرجعي المقدمة إلى لجنة المقر المعنية بالعقود، ولا سيما العقدين اللذين تبلغ قيمتهما ١٠٣ ملايين دولار، واللذين منحتهما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى اثنين من الموردين دون تبريرات موثقة لقبول العطاء الذي قُدم بعد تاريخ إغلاق تقديم العطاءات. وفي ذلك الصدد، قال إن وفده يتطلع إلى المستقبل لمعرفة نتائج الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكيفية منح العقدين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ ظهرا.